



حتى لا يُغرَقنا التفاؤل

التقييم : جيد

2008/12/4

بعد حالة من التفاؤل والأمل بشأن التغيير القادم من واشنطن في ظل إدارة أوباما، يبدو أنه مع إعلان أسماء الفريق الحاكم مع الرئيس الرابع والأربعين، فإن هناك حالة من الصدمة تكاد تسيطر ليس فقط خارج الولايات المتحدة، بل حتى داخلها. فبعض الأكاديميين الذين كانوا يرون في أوباما فرصة لترميم ما تم تدميره في ظل الإدارة الجمهورية، بدا سقف توقعاتهم يتراجع.

هذه الحالة تبدو أيضا في طريقها للانتشار في منطقة مهمة كالشرق الأوسط، فالرأي العام الذي أعاد تصحيح معتقداته حول الثقافة السياسية الأميركية، مستغلا ما أفرزته الانتخابات الرئاسية، يبدو اليوم في حالة من الحيرة، فسقف توقعاته من التغيير كانت عالية، لا سيما بعدما قرأ نتائج الانتخابات على أنها تمثل رغبة الناخبين الشديدة في التغيير، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من قوة الرئيس في المضي نحو أي سياسة، مستندا على هذا الدعم الكبير من القاعدة الانتخابية.

لم يكن الرأي العام معنيا كثيرا بالإعلانات السابقة لكبار موظفي الإدارة المقبلة، بقدر ما كان معنيا بتعيين الفريق المتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومي. هذه الاختيارات تمس العالم، لذلك ترى قدرا من الحساسية ستتزايد يوما بيوم، وستلعب دورا مهما في دفع البعض إلى أن يكون أكثر واقعية في قراءة فترة الرئيس المنتخب أوباما، أو أنها ستؤدي إلى حالة من الإحباط، وبالتالي المزيد من التشكيك في المنتج الديمقراطي.

خيبة الأمل هذه ستكون مبنية على فهم أساسي، هو أنه حتى في الدول الديمقراطية فإن هناك مؤسسات تبدأ تأثيرها على منتج العملية الانتخابية بطريقة تجعله يظهر مختلفا عن الشخصية التي صوت لها الناخبون، وهنا يجب الإشارة إلى أن احد مفاتيح الفهم الحقيقية التي تساعد في تقييم الفترة الرئاسية لاوباما، وهي النظر إليه كرئيس وليس كمرشح للرئاسة يتكلم بقيود أقل.

الاستعانة بأكثر الوجوه اليمينية على فهم أساسي، هو أنه حتى في الدول الديمقراطية كوزيرة للخارجية، وكذلك المجيء بجمهوري لبتراأس مجلس الأمن القومي الأميركي، هي قرارات يقرأها البعض بأنها غلبة للمؤسسة على شخصية الرئيس، وان مؤسسة الدولة الأميركية لها حصتها في تعيينات الرئيس. الواضح من اختيار الأسماء أن هناك تفاوتاً بين أعضاء الفريق والرئيس، اختلاف ربما يرى فيه الرئيس ظاهرة صحية تعكس التجربة التي مرت بها كل شخصية، لكن هذا التباين يحتاج إلى ضابط يضبط اتجاه حركته، ويبدو أن الرئيس سيعهد في تلك المهمة إلى نائبه جون بايدن، في حين يتفرغ هو للمسألة الداخلية. على أن ذلك لا يعني أنه لن يكون مؤثرا، فلقاءاته وتصريحاته وما يصدر عن البيت الأبيض من مواقف ستبقى احد المحددات والمرجعيات لعمل ذلك الفريق.

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، ليس هناك من مؤشر على تغيير كما يراه بعض المتفائلين، فالشخصيات التي تم اختيارها تدافع عن المصالح الأميركية أولا، وهذا يعني أنه لا يجب الانتظار أن يتم تقديم الكثير فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، لا سيما مع حالة الانقسام الفلسطيني المزمته. الأمر المهم هو أن هناك تصورا في الولايات المتحدة حول أن الصراع العربي الإسرائيلي سيبقى متفاعلا حتى العام 2025، لذلك لا يجب أن يبالغ في التوقع من هذه الإدارة بأن تقوم بمعجزة. الأمر الآخر هو أن الإدارة ستبقى على دور الوسيط في هذا الصراع، هذا الوسيط الذي ما برئ يرى الفلسطينيين مسؤولين عن عدم الوصول لحل، ويتجذر هذا الفهم إذا ما تذكرنا التصور الذي مفاده أن الجهد الذي بذله الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون لإيجاد حل، انتهى بسبب تصلب مواقف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. في هذا السياق يجب التذكير أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية في شهر شباط (فبراير) 2009 ستؤثر على نهج الإدارة الجديدة وستساعد في تقييم أدائها، حول إحداثها التغيير أم لا.

الوضع في العراق كذلك، وحسب تقرير مجلس الاستخبارات الأميركية الجديد، لا يبدو أنه سيتجه إلى الهدوء، وهذه مسألة يبدو أنها ستقنع الرئيس الجديد بالإصرار على سحب القوات، أو ما يسمى إعادة انتشارها، لذلك لا يجب أن يتوقع من الرئيس الجديد سوى الإدارة اليومية لهذه الأزمة.

إن ارتفاع سقف التوقعات الذي أصاب البعض على مستوى العالم، يعكس بالضرورة حالة الاستياء العامة التي سادت خلال السنوات الثماني الماضية، لذلك وللحد من تزايد مشاعر خيبة الأمل، ربما يجب خفض سقف التوقعات قبل إلقاء اللوم على الآخرين.

mahjoob.zweiri@alghad.jo

محجوب الزويري